سلسلة ترجمات الزيتونة (96)

رؤى متنافسة للنظام الدولي

أيار/ مايو
2025

ترجمة مختصرة للورقة البحثية التي نشرها
المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)
The Royal Institute of International Affairs (Chatham House)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

رؤى متنافسة للنظام الدولي

ترجمة واختصار

أمل عيتاني

العنوان الأصلي: رؤى متنافسة للنظام الدولي: ردود الفعل تجاه القوة الأمريكية في عالم متفكك

Competing visions of international order: Responses to US power in a fracturing world

المصدر: المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)

The Royal Institute of International Affairs (Chatham House)

إعداد: د. ليزلي فينجاموري (محررة) وآخرون

Dr. Leslie Vinjamuri (ed.) et al.

التاريخ: 2025/3/27

مقدمة المترجم:

في إطار اهتمام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات برصد التحولات في النظام الدولي، ونقل تحليلات أبرز مراكز البحث والنخب الأكاديمية العالمية حولها، نُقدّم ملخص ترجمة هذه الورقة البحثية الصادرة عن المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) The Royal Institute of International Affairs (Chatham House)، أحد أبرز مراكز التفكير في المملكة المتحدة الذي له تأثير كبير على السياسة العامة للدولة، كما يتمتع بتقدير عالٍ في مجالات العلاقات الدولية، والديبلوماسية، والسياسات العالمية.

أسهم في كتابة هذه الورقة مجموعة من كبار الباحثين في مؤسسات أكاديمية مرموقة، من أبرزها جامعة كامبريدج Cambridge University، وجامعة كولومبيا Columbia University، وجامعة هارفارد Harvard University، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT)، وجامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University، ومعهد بروكينغز Brookings Institution، إلى جانب صناديق فكر مؤثرة مثل تشاتام هاوس وصندوق مارشال الألماني German Marshall Fund of the United States (GMF)، وغيرها. وهي نخبة متخصصة في العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والدراسات الأمنية والاستراتيجية...

تتناول هذه الورقة، التي أُعدّت ضمن مشروع لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي National Intelligence Council بعنوان "رؤى متنافسة للنظام الدولي"، تحولات الدور الأمريكي كقوة عالمية، وتدرس كيفية تكيّف 11 دولة رئيسية، مثل الصين وروسيا والهند، مع عالم آخذ في الانقسام، ومحاولات بعض الأطراف تقويض النظام القائم. وتكتسب الدراسة أهمية خصوصاً في ضوء عودة ترامب

إلى البيت الأبيض سنة 2025، وما أثارته من ردود فعل متباينة في مختلف مناطق العالم، لا سيّما في أوروبا، حيث عبّرت النخب السياسية عن قلقها من تراجع التزامات الولايات المتحدة تجاه مفاهيم السيادة والتعددية والدفاع عن الحلفاء. ومن هنا، فإن الورقة توفّر مادة تحليلية مهمّة لفهم التحديات التي يواجهها حلفاء الولايات المتحدة، مثل فرنسا وألمانيا واليابان، كما تسلّط الضوء على طموحات القوى الصاعدة والمتوسطة مثل البرازيل والسعودية والهند، والتي تنتهج سياسات تقوم على الاستقلالية الاستراتيجية وعدم الانحياز والتعاون الانتقائي مع النظام القائم.

ويحرص مركز الزيتونة، من خلال هذه الترجمة، على هدفين أساسيين: الأول؛ تسليط الضوء على الكيفية التي تُعيد من خلالها مراكز التفكير الغربية النظر في موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي. والثاني؛ إبراز التحولات الجارية في توجهات القوى الدولية المختلفة، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات الإقليمية والدولية في المرحلة المقبلة.

ويؤكد المركز أن هذه الترجمة تضمّنت بعض المفاهيم والمصطلحات التي لا يتبناها بالضرورة، لكنها أُدرجت بدقّة وحرص من أجل نقل رؤية أصحاب الدراسة كما عبّروا عنها، خدمةً للفهم والاطلاع المعمّق.

رؤى متنافسة للنظام الدولي

تمهيد:

نُشرت هذه الورقة البحثية في الأصل ضمن مشروع تابع لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي US National Intelligence Council بعنوان "رؤى متنافسة للنظام الدولي". وتتناول كيف ينظر قادة الدول والنخب السياسية في مجموعة مختارة من الدول في أوروبا، وأوراسيا، والشرق الأوسط، وآسيا ،وأمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة ودورها المتغير في العالم. وتركّز الدراسة بشكل خاص على تأثير هذه التصورات على استراتيجيات حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حدٍّ سواء.

دونالد ترامب

لقد قوبل فوز دونالد ترامب Donald Trump في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وما تبعه من الشهرين الأولين في ولايته الثانية سنة 2025، بتباين كبير في ردود الفعل عبر مختلف مناطق العالم. ففي أوروبا، مثلاً، أصابت النخب المعنية بالسياسة الخارجية حالة من الذهول إزاء تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه السيادة الوطنية والتعددية والدفاع عن أوكرانيا. وعلى الرغم من أن فصول هذه الورقة قد وُضعت وصيغت مبدئياً في سنة 2024، فقد جرى تطويرها وتحديثها لاحقاً لأخذ عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض في الحسبان.

تُقدِّم الورقة تحليلاً مركّزاً لدول رئيسية تسعى للتعامل مع التحديات الناتجة عن تحوّل السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تمّ تطوير هذه الورقة بناءً على مراجعات دقيقة وتعليقات من مراجعين أكاديميين، بهدف تقديم رؤية معمّقة للعوامل المتوسطة والطويلة الأجل التي تشكّل تصورات الدول للنظام الدولي.

أولاً: تفكّك النظام الدولي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية:

يواجه الآن النظام الليبرالي، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، أخطر أزماته منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك في ظلّ تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها كمهندس وضامن له. ويعود هذا التراجع إلى تصاعد النزعة القومية المحلية، وخيبة الأمل من العولمة، والتنافس الاستراتيجي مع الصين. ومع عودة ترامب إلى الرئاسة في سنة 2024، تسارعت السياسات الأحادية والحماية والقومية، مما زعزع الثقة في القيادة الأمريكية، خصوصاً بعد تهديداتها بضمّ أراضي دول أخرى، وانسحابها من اتفاقية باريس Paris Agreement on climate change ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)، وتجميد المساعدات الخارجية.

استغل القادة الشعبويون الإحباط العام من غياب المساواة الاقتصادية وركود النمو والأزمات العالمية، موجّهين أصابع اللوم باتجاه النخب والمؤسسات الدولية. وفي الوقت نفسه، تزايد شعور النخب الأمريكية وأوساط واسعة من الرأي العام، بأن الولايات المتحدة تجاوزت قدراتها، بفعل التدخلات العسكرية، والآثار السلبية للتجارة الحرة – مثل فقدان وظائف التصنيع المرتبط باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) North American Free Trade Agreement (NAFTA)، وصعود الصين في منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO). كما عمّقت الأزمة المالية لسنة 2008 وجائحة كوفيد – 19 أو Covid-19 فقدان الثقة بالنظام العالمي وكشفت هشاشة التعددية الدولية.

كما أدّت المنافسة الجيوسياسية، لا سيّما مع الصين الأكثر حزماً وقوة، إلى زيادة الضغوط على النظام الليبرالي. فقد أخذ النفوذ العالمي المتنامي للصين، مدعوماً بمبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI) وتطورات الذكاء الاصطناعي، يتحدى الهيمنة الأمريكية. كما اتجهت القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا نحو المزيد من الاستقلالية عبر تحالفات تخدم مصالحها.

ومن ناحية أخرى، تسعى أوروبا إلى استقلالية استراتيجية في ظلّ التناقضات الأمريكية، لكن لم يبرز بديل واضح للقيادة الأمريكية أو الصينية. ويظلّ النظام الدولي مجزأً، فيما تفتقر القضايا العالمية إلى إطار تعاوني مستقر لمعالجتها.

وفي ظلّ هذا المشهد المتصدع، تتقدم النزعة القومية على العالمية، فيما تتعرض قيم النظام الليبرالي لتحديات متزايدة، ليس من الخصوم فحسب، بل من داعميها السابقين. ومع تراجع دور أمريكا وصعود النموذج الصيني، يبدو مستقبل النظام الدولي غامضاً في عالم يسوده التنافس وانعدام الثقة وتراجع التعاون متعدد الأطراف.

ثانياً: الصين: التوازن مع الولايات المتحدة وتعزيز النفوذ العالمي:

تسعى الصين إلى موازنة الهيمنة الأمريكية وتعزيز نفوذها الدولي عبر رؤية استراتيجية تتضمن ثلاثة عناصر: أولاً؛ تروّج الصين لمبادئ الوستفاليا Westphalian principles التي تركّز على سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بحجة أن النفوذ الدولي لأي دولة يجب أن يتماشى مع قدراتها، مما يمنح القوى العظمى مثل الصين امتيازات خاصة. ثانياً؛ تهدف الصين

إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة لتوسيع هامش حركتها وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية. ثالثاً؛ تسريع تنفيذ هذه الرؤية في ظلّ تصاعد قدراتها الوطنية وتنامي التنافس مع الولايات المتحدة.

تنظر الصين إلى القوة الأمريكية بسلبية متزايدة، خصوصاً مع تأطير واشنطن للتنافس كصراع أيديولوجي: الديموقراطية مقابل الاستبداد. وترى الصين أن النظام العالمي يتألف من ثلاثة عناصر: القيم الغربية، والتحالفات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة. وهي ترفض الأولى والثانية وتدعم الثالثة. وفي التسعينيات، دعت الصين لإقامة نظام دولي جديد وعبّرت عن قلقها من النفوذ الأمريكي، لا سيّما فيما يتعلق بالهيمنة، وسياسة القوة، وعقلية الحرب الباردة، وسياسة المحاور. وفي أيلول/ سبتمبر 2023، أصدرت الصين الورقة البيضاء بعنوان "مجتمع عالمي ذو مستقبل مشترك A Global Community of Shared Future" لتعبّر عن استمرار مخاوفها من النظام القائم وتطرح رؤيتها البديلة لنظام عالمي لا تهيمن عليه الولايات المتحدة، مبررة بذلك سعيها المتواصل لتعزيز نفوذها الدولي .

ومن ناحية أخرى، تشمل المشاركة الديبلوماسية العميقة للصين مجموعة من الاستراتيجيات، بدءاً من الشراكات الثنائية (مثل تلك مع روسيا وباكستان) إلى الانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية، خصوصاً تلك التي لا تشمل الولايات المتحدة في عضويتها. وتركّز الصين على السعي لبلورة الأجندات العالمية بعيداً عن التدخل الأمريكي المباشر، مستخدمة أدوات ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية تهدف إلى تقليص النفوذ الأمريكي وتعزيز مصالحها الخاصة. ويشمل ذلك تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والتحديث العسكري، وبناء التحالفات الاستراتيجية. وتسعى الصين، من خلال تعزيز العلاقات مع دول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، إلى تقديم نفسها كبديل للقيادة الأمريكية العالمية، حيث تقدم نفسها كشريك أكثر استقراراً وموثوقية.

ثالثاً: روسيا: الهيمنة الإقليمية لتحقيق الطموحات العالمية:

تقوم رؤية روسيا للنظام الدولي على ثلاث ركائز: الهيمنة على فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي عبر الإكراه وإنشاء منظمات إقليمية بقيادتها، ودعم المناطق الانفصالية إلى جانب شبكات نفوذ؛ ربط مكانتها كقوة عظمى بسيطرتها الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية؛ وتقويض وحدة الغرب بإضعاف تحالفاته ومؤسساته ودعم القوى المناهضة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) والاتحاد الأوروبي European Union (EU)، وتأجيج الاستقطاب السياسي في الدول الغربية، تمهيداً لنظام عالمي "ما بعد غربي" ينافس القيم الليبرالية.

تعزز روسيا نفوذها عبر "الاستيلاء على النخبة" في دول مختلفة، مستغلة مبادرات مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي Eurasian Economic Union (EAEU) الذي يقدّم حوافز اقتصادية مقابل الولاء السياسي. وبالرغم من تحقيق بعض التكامل، ما تزال عدة دول مترددة في الاندماج الكامل، وتسعى للتوازن بين روسيا والغرب. وحتى خلال حرب أوكرانيا، لم تقطع دول الاتحاد السوفييتي السابق علاقاتها مع روسيا، بل ظهرت فرص جديدة، مثل هجرة العمالة من آسيا الوسطى إلى روسيا، وهجرة روس يعملون في التكنولوجيا إلى آسيا الوسطى والقوقاز، إلى جانب تنامي التهرب من العقوبات عبر تعاون نخب محلية مع الروس.

وعلى الرغم من النجاح المحدود الذي حققته الدعاية الروسية في حشد التأييد الدولي لحربها على أوكرانيا، إلا أنها نجحت في إضعاف الدعم العالمي للأخيرة. في الوقت ذاته، عززت روسيا قدراتها العسكرية بالتعاون مع إيران (الطائرات المسيرة)، والصين (الأسلحة متعددة الاستخدامات)، وكوريا الشمالية (قوات بشرية).

لا يمكن الحديث عن رؤية روسيا للنظام الدولي متعدد الأقطاب دون الحديث عن علاقتها المتنامية مع الصين، التي يصفها كل من فلاديمير بوتين Vladimir Putin وشي جين بينغ Xi Jinping بأنها "شراكة بلا حدود". تتجسد هذه العلاقة في ثلاث نقاط رئيسية؛ أولاً، الحرب الأوكرانية قرّبت البلدين. حيث تتبنى الصين رواية روسيا حول أسباب الصراع، والقلق من توسع الناتو، ورفض العقوبات، وتسليح الدولار، ومعارضة الديموقراطية والليبرالية الغربية. كما تدرك بكين أن الحرب في أوكرانيا تصرف انتباه الولايات المتحدة عن تركيزها الكامل على الصين؛ وثانياً، على الرغم من بعض الخلافات، مثل قضايا الغاز والأسلحة النووية التكتيكية، إلا أنها لا تؤثر على الشراكة الاستراتيجية؛ وثالثاً، على الرغم من عدم ثقة روسيا الكاملة بالصين، لكنهما يتعاونان في معارضة النظام الدولي الليبرالي، ومنافسة التفرد الأمريكي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول تعدّهما واشنطن "مارقة" ومنافسة لها، مثل كوبا وإيران وكوريا الشمالية.

تمثّل إدارة ترامب الثانية عاملاً جديداً في محور بكين – موسكو، إذ ترى أن الصين هي التهديد الرئيسي، ما يدفعها لتسوية حرب أوكرانيا وتحميل أوروبا مسؤولية أمنها، كما يُستبعد تقديم مساعدات كبيرة لكييف مجدداً. وبالرغم من خسائر الحرب، ترفض موسكو تقديم تنازلات حقيقية، مدفوعةً بتوسع علاقاتها الدولية وتراجع وحدة الغرب.

رابعاً: المقاومة: الشعار وراء رؤية إيران للعالم:

ترى إيران أن تحوّلات النظام الدولي الليبرالي تعزز رؤيتها المناهضة للولايات المتحدة، وتسعى كقوة رجعية (revisionist power) لتعديله أو تجاوزه، بالرغم من التوتر بين أيديولوجيتها الثورية وحاجتها للتعامل معه. لقد عمّقت تجاربها منذ سنة 1979، كالحرب مع العراق

وانهيار الاتفاق النووي، شكوكها تجاهه. وتعدّ المقاومة جوهر سياستها الخارجية، وقد تحوّلت من شعار أيديولوجي إلى عقيدة أمنية وطنية مرتبطة بالمصالح الاستراتيجية. فإيران ترى في مقاومة الولايات المتحدة كقوة إمبريالية أداةً لتعزيز نموها ومكانتها العالمية، وامتداداً لنضالها من أجل الاستقلال، مستحضرة إرث رئيس الوزراء محمد مصدّق الذي أُحبطت محاولته لتأميم النفط بانقلاب مدعوم أمريكياً وبريطانياً، فيما ترى الجمهورية الإسلامية نفسها تحقق اليوم ما عجز عنه مصدّق.

ترى إيران في تعددية الأقطاب فرصة لتقارب استراتيجي مع روسيا والصين، مؤكدةً بذلك رؤيتها لتراجع الهيمنة الغربية. إلا أن محدودية الدعم العسكري والاقتصادي الكافي أثارت نقاشاً داخلياً حول جدوى هذا الرهان، دون أن يغيّر من موقفها الرافض نظرياً للنظام الليبرالي الدولي، الذي تتعامل معه بانتقائية تخدم مصالحها.

وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا، طوّرت إيران اقتصاداً مقاوماً يعتمد على التحايل لمواجهة العقوبات. وقد عزّزت التحولات العالمية، كتصاعد الشعبوية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتوسيع العقوبات الأمريكية على روسيا والصين، آمال طهران في بدائل للنظام الاقتصادي الغربي وساعدتها في بناء تحالفات جديدة. كما وفّرت العقوبات على روسيا والصين شركاء جدداً للالتفاف على العقوبات، وعززت رؤيتها لنظام اقتصادي أوراسي. ومع أن هذه الاستراتيجية منحت إيران مرونة سياسية، إلا أنها لم تحقق انفراجاً اقتصادياً حاسماً بعد.

يؤمن حكّام إيران أن واشنطن تسعى لإسقاط نظامهم وترفض الاعتراف به كقوة إقليمية. منذ نجاحها في العراق سنة 2003، تبنّت طهران استراتيجية "الدفاع المتقدم Forward Defense"، عبر أدوات غير متكافئة داخل العالم العربي. فأنشأت محوراً إقليمياً يشمل العراق ولبنان وسورية واليمن لتوسيع نفوذها وتقليص الحضور الأمريكي، على الرغم من الكلفة الاقتصادية الباهظة. لكن في سنة 2024، تلقّت هذه الاستراتيجية ضربة قاسية مع انهيار نظام الأسد والهجمات الإسرائيلية على حلفاء إيران، مما أثار جدلاً داخلياً. وتبيّن

المواجهات الأخيرة مع "إسرائيل" اعتماد طهران المتزايد على الطائرات المسيّرة والصواريخ لتحقيق أهدافها الأمنية.

من المبكر تحديد مسار السياسة الإقليمية لإيران أو استعدادها لتغيير موقفها من النظام الدولي. ومن غير المرجح أن تعدّل نهجها تجاه النظام الليبرالي بسهولة، إذ ترى أن الاتجاهات الإقليمية والعالمية تسير لصالحها بالرغم من الهزائم في لبنان وسورية. وتعتقد أن حروب غزة ولبنان تُسرّع تراجع النظام الليبرالي، لذا تراهن على الصمود في المدى القصير لتحقيق مكاسب استراتيجية لاحقاً.

خامساً: الهند: نظرة عالمية غير غربية وغير معادية للغرب:

تتّسم السياسة الخارجية الهندية بأنها غير غربية، ولكنها في الوقت نفسه غير معادية للغرب.

وتتبنّى نهجاً إصلاحياً (reformist) يسعى لتغيير النظام الدولي دون صدام. وترتكز على ثلاث رؤى استراتيجية: النهروية Nehruvianism (عدم الانحياز والتضامن مع الجنوب العالمي)، والنيوليبرالية (التعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة)، والواقعية المتطرفة (أولوية القوة العسكرية وتوازن القوى).

تُعدُّ العلاقات مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، محوراً رئيسياً في السياسة الخارجية الهندية منذ نهاية الحرب الباردة، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية. وبالرغم من الاستقطاب السياسي في واشنطن، لا تبدي النخبة الهندية قلقاً كبيراً من نتائج انتخابات 2024، متوقعة استمرار تطور العلاقات. وبينما قد تظهر توترات في قضايا مثل التجارة والهجرة تحت إدارة ترامب الثانية، تُعدّ الهند شريكاً مهماً للولايات المتحدة في مواجهة صعود الصين. لكن بالمقابل هناك تمسّك هندي بمبدأ "الاستقلال الاستراتيجي

strategic autonomy"، مما يحدّ من مستوى التقارب، وسط تصاعد للاستقطاب الجيوسياسي العالمي. ومع ابتعادها عن أُطر مناهضة للغرب مثل منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization، ستواجه الهند تحديات متزايدة في منتديات كـ"البريكس BRICS"، بالرغم من دورها البارز فيها. وستستمر في التقارب مع واشنطن دون تحالف رسمي، مدفوعة بواقعها الاستراتيجي وتمسّكها باستقلالية سياستها الخارجية.

تدعم الهند نظاماً دولياً قائماً على القواعد مع التركيز على السيادة وتسوية النزاعات سلمياً، لكنها تتحفظ على النظام الليبرالي، وتتجاهل قضايا حقوق الإنسان والتدخل الخارجي، وتميل أحياناً إلى مواقف الصين. وتقوم سياستها الخارجية على حسابات المصلحة، محافظةً على علاقات متنوعة، ولا تروج للديموقراطية إلا إذا انسجمت مع أهدافها الجيوسياسية.

وباختصار، تحافظ الهند على استقلالها الاستراتيجي وتضامنها مع دول الجنوب، بينما تركّز الولايات المتحدة على تحالفاتها والنظام الدولي الليبرالي، مما ينبّئ عن وجود فجوة حالية بين البلدين. لكن التزام أمريكا بهذه الأولويات يتآكل في ظلّ إدارة ترامب الثانية.

سادساً: البرازيل والفرص الكامنة في نظام متعدد الأقطاب:

تُعدُّ البرازيل دولة كبرى من حيث المساحة والسكان، وتشعر بالضعف بسبب قدراتها العسكرية المحدودة وصعوبة تأمين حدودها. ومع ذلك، يمنحها حجمها، وهيمنتها الإقليمية، وهويتها الثقافية أدوات لتحقيق طموحاتها، وترى في النظام متعدد الأقطاب فرصة للمرونة الاستراتيجية وتعزيز دورها الدولي .

تاريخياً، لطالما دافعت البرازيل عن التعددية واحترام القانون الدولي، وترى في تعدد الأقطاب فرصة لمواجهة الهيمنة الأمريكية ومكافحة الفقر وعدم المساواة، مستفيدة من دورها كمصدر

زراعي رئيسي. كما أنها لم تتبنَّ النظام الليبرالي الغربي بالكامل، مفضلةً السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي على العولمة.

تعُدّ البرازيل الولايات المتحدة قوةً محورية لكنها مزعزِعة للاستقرار، ما يفسّر تعاطفها مع خصوم واشنطن مثل كوبا وفنزويلا. وبينما تنتقد ازدواجية المعايير الأمريكية، تجد في الخطاب الصيني الداعم للجنوب واحترام السيادة صدى أوسع، وتسعى لتحقيق توازن دولي عبر تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا. كما تهدف سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتقليل التدخلات الخارجية عبر شراكات مرنة وغير منحازة. ويعكس موقفها المحايد من حرب أوكرانيا عدم الثقة بالمعايير الغربية، فيما يكشف تعاطفها مع روسيا وانتقادها للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) عن تناقض بين براجماتيتها ودعمها المعلن للقانون الدولي. وتنظر البرازيل إلى صعود الصين بشكل إيجابي، خصوصاً فيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية وتعزيز التعددية القطبية. ومع ذلك، تظلّ البرازيل حذرة من الاعتماد المفرط على أي دولة بمفردها، وتسعى جاهدة لتنويع شراكاتها الدولية.

ترى البرازيل في التعددية القطبية مساراً استراتيجياً لتعزيز مكانتها العالمية، من خلال موازنة علاقاتها في ظلّ تنافس القوى الكبرى، وتدعو إلى إصلاح النظام الدولي ومؤسساته، بما في ذلك تحقيق تمثيل أكثر عدلاً في مجلس الأمن الدولي UN Security Council. وهي، وإن كانت تعارض السياسات الأحادية الأمريكية، فإنها لا تتبنّى خطاباً معادياً للغرب، بل تدعم نظاماً قائماً على القواعد وتنتقد الانتقائية في تطبيق المبادئ الليبرالية.

سابعاً: المملكة العربية السعودية: إدارة التعددية القطبية:

تتكيّف السعودية مع النظام العالمي المتغيّر عبر الموازنة بين علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وشراكاتها الاقتصادية المتنامية مع الشرق، في إطار "رؤية 2030" التي تسعى إلى

تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحسين الخدمات العامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يرسّخ مكانة السعودية كقوة أكثر استقلالية وانخراطاً عالمياً. وبالرغم من استفادتها من النظام الليبرالي، تختلف معه في الحكم والسياسة الإقليمية، وتنتقد المعايير الغربية المزدوجة، كما حدث في العراق وسورية وغزة وأوكرانيا، ما يدفعها نحو سياسة خارجية أكثر استقلالية.

وتشعر السعودية بقلق متزايد من تذبذب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الانسحاب من أفغانستان، والدعم غير المتكافئ لأمن الخليج، والمواقف المتغيرة تجاه إيران، ما دفعها لتنويع تحالفاتها مع دول أخرى، بينها روسيا، مع الحفاظ على شراكة أمنية مع واشنطن. وسعت السعودية إلى توقيع معاهدة دفاع ملزمة مع الولايات المتحدة لضمان التزامات طويلة الأمد، مدفوعة بقلقها من ديبلوماسية الأوامر التنفيذية بعد انهيار الاتفاق الأمريكي مع إيران. وقبل أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر، كانت الرياض تفاوض على تطبيع مع "إسرائيل" مقابل ضمانات أمنية أمريكية وتنازلات فلسطينية. لكن حرب غزة قلّصت فرص التطبيع، ودعت الرياض بدلاً من ذلك إلى إقامة دولة فلسطينية كخطوة أساسية للاستقرار الإقليمي. وبينما قد يسعى ترامب لإحياء التطبيع، تصرّ الرياض على ترتيب أمني دائم وأفق سياسي للدولة الفلسطينية.

تسعى المملكة لتحقيق استقلال استراتيجي مع موازنة علاقاتها بين واشنطن وبكين وموسكو، فبينما تحافظ على روابطها الأمنية مع أمريكا، توسع تعاونها مع الصين وروسيا، اقتصادياً وجيوسياسياً. وقد أصبحت الصين شريكاً اقتصادياً بارزاً للسعودية في الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والأمن، بينما توطدت العلاقات مع روسيا، خصوصاً في تنسيق سياسات الطاقة ومواقف الحدِّ من النفوذ الغربي في الشرق الأوسط.

إلى جانب تعزيز علاقاتها الثنائية، تنشط السعودية في المنتديات متعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين G20، ومنظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation (OIC)، وجامعة الدول العربية، وتسعى لتوسيع حضورها الدولي بالانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وتدرس الانضمام إلى مجموعة بريكس. غير أن التنافس مع الإمارات، خصوصاً في القضايا الإقليمية والاقتصادية، قد يعرقل تحقيق أهداف رؤية 2030. ومن أولويات المملكة في السياق الجديد تحقيق الاستقرار الإقليمي. باعتباره أساس أمنها، ما دفعها لتحسين علاقاتها مع إيران وتركيا، وتعزيز انخراطها الإقليمي والدولي.

باختصار، تنتهج الرياض سياسة خارجية مرنة ومتعددة التحالفات لمواجهة التعددية القطبية، بما يعزّز هيمنتها الإقليمية ويخدم طموحاتها العالمية.

ثامناً: الرؤية الإندونيسية للعالم: الاستمرارية وعدم الانحياز:

تلتزم إندونيسيا، ثالث أكبر ديموقراطية في العالم، بعدم الانحياز، والاستقلال الاستراتيجي، والتعددية. هذا النهج متجذر منذ قيادة إندونيسيا لحركة عدم الانحياز سنة 1955، وهو يركّز على السيادة والحلول الإقليمية وتقليص التدخل الخارجي. وبينما تدعم النظام الدولي الليبرالي، لا تسعى إندونيسيا إلى تشكيله بل تستفيد من استقراره.

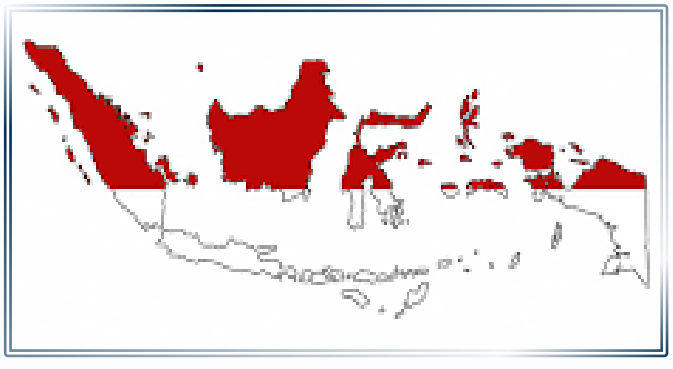

ومن الأمور المحورية في استراتيجية إندونيسيا الاعتماد على نظام إقليمي تقوده رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)، لكنها عادت وقبلت تدريجياً بالدور الداعم للاستقرار الذي تؤديه الولايات المتحدة، كما

لجأت للتعاون العسكري معها في ظلّ تصاعد القلق من تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي.

تعمقت العلاقات الثنائية في عهد باراك أوباما Barack Obama، لكن النهج التبادلي (transactional) لترامب دفع جاكرتا نحو التقارب مع الصين. أعاد الرئيس جو بايدن Joe Biden إحياء التعاون، غير أن إندونيسيا تجنبت الانضمام إلى التكتلات التي تقودها واشنطن حفاظاً على مركزية الآسيان. وقد تضررت صورة الولايات المتحدة في إندونيسيا بسبب دعمها لـ"إسرائيل" في حرب غزة، حيث انخفضت نسبة التأييد الشعبي لها بشكل حاد في سنة 2024. وتضيف عودة ترامب مزيداً من الغموض، نظراً لنهجه غير المتوقع والتبادلي، إذ تتوقع جاكرتا سيناريوهات كاستعمال الرسوم الجمركية كأداة تفاوض وتركيز السياسة الخارجية على الصين وصعودها، وتفضيل النهج الثنائي على حساب الأطر متعددة الأطراف مثل الآسيان.

في المقابل، يشكل التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين تحدياً لموقف إندونيسيا غير المنحاز، فقد زاد اعتماد إندونيسيا على التجارة والاستثمارات الصينية، خصوصاً في عهد الرئيس جوكو ويدودو Joko Widodo، على الرغم مما أثارته الاستثمارات الصينية من جدل داخلي بسبب قضايا العمالة والسيطرة على قطاعات حيوية. أما في بحر الصين الجنوبي، فجاكرتا تؤيد القانون الدولي ووضع مدونة سلوك ملزمة، لكنها تواجه ضغوطاً متزايدة من كلا القوتين.

ومنذ توليه الرئاسة أواخر سنة 2024، يسعى الرئيس برابوو سوبيانتو Prabowo Subianto إلى موازنة العلاقات مع واشنطن وبكين مع الحفاظ على استقلالية بلاده الاستراتيجية.

تاسعاً: تركيا: البحث عن رؤية تتناسب مع عالم متعدد الأقطاب:

تعدّ تركيا التعددية القطبية مستقبل النظام الدولي، وتسعى لتعزيز استقلالها الاستراتيجي وأمنها القومي. وبالرغم من حكم الرئيس رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan وحزب العدالة والتنمية Justice and Development Party (AKP) لأكثر من عقدين، لم تُطرح رؤية واضحة للنظام الدولي. تتّسم السياسة الخارجية بالبراجماتية، وتركّز على الداخل، وتستخدم الحوافز الاقتصادية وخطاباً معادياً للغرب لترسيخ السلطة. كما تسعى أنقرة لإبراز استقلالها عبر توثيق العلاقات مع روسيا والصين، والتوسع في إفريقيا وآسيا الوسطى، والتقدم لعضوية مجموعة بريكس في سنة 2024، مع بقائها في الوقت نفسه عضواً في الناتو ولاعباً رئيسياً في المؤسسات الغربية.

في ظلّ تردد الموقف الأمريكي، تبنّت تركيا نهجاً تصعيدياً يعزز "استقلالها الاستراتيجي" ويُبعدها عن الغرب، خصوصاً في أزمات كحرب غزة 2023، حين أدى دعم أردوغان لحماس إلى توتر مع الناتو والاتحاد الأوروبي. وتتّسم السياسة الخارجية التركية بعدم الاتساق، مفضّلة المكاسب السريعة على المصداقية. تعقّد أزمة اللاجئين علاقتها بالاتحاد الأوروبي، فيما تطرح الانسحابات الأمريكية تحديات إضافية. ولتحقيق طموحاتها، تحتاج تركيا إلى استراتيجية اقتصادية متماسكة.

يفتقر حزب الشعب الجمهوري Republican People's Party (CHP)، ممثل المعارضة الرئيسي، إلى موقف ثابت من النظام الدولي ودور تركيا فيه. وبالرغم من دعمه الاستقلال الاستراتيجي، كانت مواقفه متباينة، إذ عارض بعض العمليات العسكرية ودعم أخرى. كما فضّل التعاون القِيَمي مع الغرب، خصوصاً الاتحاد الأوروبي، وأكد التزامه بإحياء مسار الانضمام إليه وتعزيز موقع تركيا في الناتو. منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، تبنت القيادة

الجديدة موقفاً أكثر توازناً تجاه روسيا وانتقدت "إسرائيل" وحماس معاً. ويرى الحزب أن العالم يزداد تعددية ويعارض تركيز الحكومة على أمن النظام على حساب المصلحة الوطنية، داعياً إلى إعادة بناء الثقة مع الحلفاء الغربيين وتعزيز دور تركيا في المنظمات الدولية.

بعد صعود حزب العدالة والتنمية، تخلت تركيا تدريجياً عن سياسة التغريب، وظهرت رؤى بديلة، أبرزها الأوراسية Eurasianism التي تنادي بالانفصال عن الناتو والتوجه شرقاً نحو روسيا والصين، لكنها بقيت محدودة التأثير. كما انتشرت العثمانية الجديدة neo-Ottomanism خلال الربيع العربي لتوسيع نفوذ تركيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكنها تراجعت بعد فشل موجة التغيير في المنطقة، مع عودة بعض عناصرها بعد سقوط الأسد. وعموماً، تفتقر تركيا إلى رؤية متماسكة للنظام الدولي، باستثناء شعار أردوغان "العالم أكبر من خمسة" الذي ينتقد تركيبة مجلس الأمن، دون وضوح ما إذا كانت ستتطور إلى رؤية استراتيجية شاملة.

عاشراً: ألمانيا: رؤية أممية في أزمة:

أعادت ألمانيا الغربية بناء نفسها كدولة ديموقراطية بدعم من خطة مارشال، واندمجت في النظام الدولي عبر أربعة ركائز: المصالحة مع ضحايا الحقبة النازية؛ والارتباط بالغرب من خلال المؤسسات الدولية؛ ودعم سيادة القانون كمبدأ للنظام العالمي؛ واستخدام القوة المدنية لتعزيز التنمية، مع الحفاظ على جيش قوي. ومع تنامي نفوذها، استخدمت جمهورية بون قيودها لتجنب اتخاذ قرارات أو لمواءمة مصالحها مع أهداف أوسع.

أصبحت ألمانيا القوة المهيمنة في أوروبا بحلول سنة 2010، لكنها واجهت تحديات كشفت حدود قيادتها، خصوصاً مع أزمة اليورو وملف أوكرانيا. اعتمدت نهجاً استراتيجياً قائماً على العولمة المفرطة، مع الاعتماد على أمريكا في الأمن، وروسيا في الطاقة، والصين في النمو الاقتصادي. وقد ظلّت انعزالية حتى سنة 2023 حين أقرّت أول استراتيجية للأمن القومي. وقد شكّل غزو أوكرانيا نقطة تحول، حيث قطع المستشار أولاف شولتز Olaf Scholz العلاقات مع روسيا، وعزز الإنفاق الدفاعي، لتصبح ألمانيا ثاني أكبر داعم لأوكرانيا. لكن تباطؤ الدعم العسكري لأوكرانيا والتردد في فرض عقوبات أثار تساؤلات حول التزام ألمانيا بقيمها المعلنة. وبحلول أواخر سنة 2024، انهار الائتلاف الحاكم، واستعاد المحافظون بقيادة فريدريش ميرتس Friedrich Merz السلطة في انتخابات 2025.

فاقمت حرب غزة التصادم بين ألمانيا و"إسرائيل"، وزادت التوترات الداخلية. أما بالنسبة لروسيا، فانفراج العلاقات معها غير مرجح. وبالرغم من إعطاء الأولوية للعلاقات المستقرة مع الصين، فإن دعم بكين المتزايد لروسيا يُشير إلى أن هذه العلاقة أيضاً في طريقها إلى التدهور، ما يهدِّد الاقتصاد الألماني. أما إدارة ترامب الثانية، فإن عداءها لأوروبا ودعمها لروسيا واليمين المتطرف يُثير قلقاً واسعاً، ما يدفع أوروبا لتعزيز دعمها لأوكرانيا وإعادة بناء أمنها بدور ألماني محوري. ومع ذلك، يعرقل الانقسام السياسي الداخلي تحوّلاً خارجياً فعّالاً على الرغم من ارتفاع الإنفاق الدفاعي.

بعد فوزه في الانتخابات، دعا فريدريك ميرتس إلى الاستقلال عن واشنطن وإجراء محادثات مع بريطانيا وفرنسا بشأن الردع النووي. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، يُطرح في برلين فكرة امتلاك رادع نووي وطني. ومع ذلك، ونظراً للحاجة الماسة إلى تطوير قدرات الردع والدفاع التقليدية، فإن تحقيق تلك الفكرة غير واقعي.

حادي عشر: فرنسا: الموازنة بين التعددية والاستقلالية الاستراتيجية:

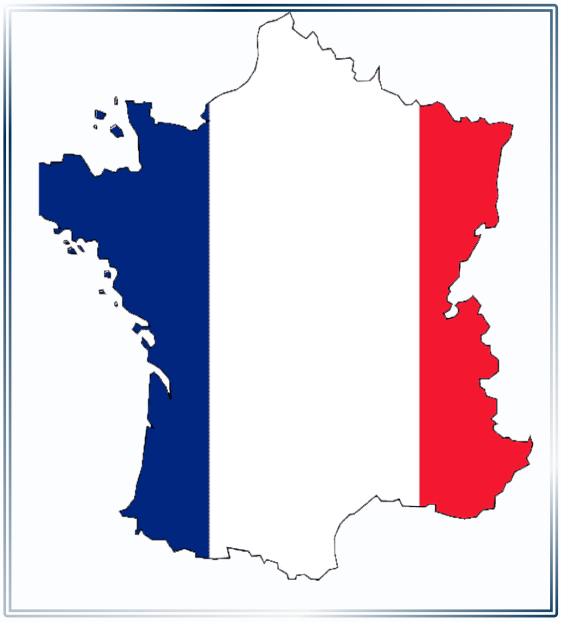

تعكس الاضطرابات الداخلية في فرنسا قلقاً عميقاً بشأن دورها العالمي، في ظلّ تصوّرات عن تراجع مكانتها ومكانة أوروبا في سياق التنافس الأمريكي – الصيني. ففي حين يدعو الرئيس إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron لحماية المصالح الفرنسية إلى تعزيز أوروبا جيوسياسياً، يدفع آخرون، وخصوصاً اليمين المتطرف، نحو سياسة خارجية قومية ترفض القيود فوق الوطنية.

لطالما اعتمدت فرنسا على النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لترسيخ نفوذها، مستفيدة من عضويتها في مؤسسات كالأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي. وبالرغم من تراجعها النسبي، تواصل استخدام الديبلوماسية وتصدير السلاح للحفاظ على مكانتها، كما تسعى للعب دور الوسيط المعتدل بين القوى الكبرى، مدافعة عن التعددية ومنتقدة الحلفاء عند الضرورة. غير أن صعود اليمين المتطرف ممثلاً بالتجمع الوطني National Rally قد يغيّر هذا النهج لصالح السيادة الوطنية على حساب التعاون الدولي.

تنظر فرنسا بحذر تجاه التحولات العالمية، خوفاً من عدم الاستقرار وتراجع التعددية. ويتّفق قادتها على ضرورة تعزيز مصالح أوروبا مع وجود مخاوف من صعود الصين لكنهم في الوقت ذاته يقاومون الانفصال عنها بالكامل. كما ترفض فرنسا التكتل الثنائي بين الولايات المتحدة والصين وتفضل التعددية. أما في إفريقيا، تجد فرنسا نفسها أمام تحديات متزايدة من قوى مثل روسيا والصين وتركيا. وبغضّ النظر عمن يقود الولايات المتحدة، تتوقع فرنسا انخفاضاً في المشاركة الأمريكية في الشؤون الأوروبية وتحولاً نحو الحمائية protectionism.

تسعى فرنسا للحفاظ على مكانتها العالمية، عبر تعزيز دورها في الاتحاد الأوروبي، والدعوة إلى سيادة أوروبية أكثر استقلالاً، وتقديم "مسار ثالث" للدول غير المنحازة، وتأييد التعاون البراجماتي في إطار نظام عالمي متعدد الأقطاب، مع استعداد للعب دور الوسيط في أزمات مثل أوكرانيا وغزة.

اثني عشر: هل يُمثل نموذج اليابان مستقبل النظام الليبرالي؟

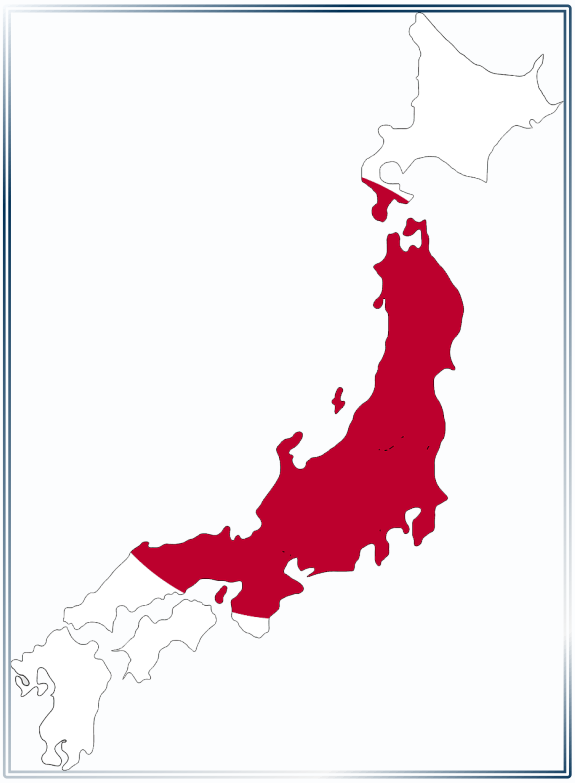

انتهجت اليابان سياسات قومية تباينت عن مبادئ النظام الليبرالي، حيث فرضت حواجز تجارية وإجراءات تمييزية، واستهدفت الصناعات الاستراتيجية وحمت السوق المحلي، مع فرض تعريفات عالية على المنتجات الزراعية، خصوصاً الأرز، وحصص quotas على منتجات أخرى. كما عرقلت الحواجز غير الجمركية دخول الشركات الأجنبية. هذه السياسات أثارت غضب الشركات الأمريكية والأوروبية وأدّت إلى اختلالات تجارية، مما دفع الولايات المتحدة إلى فرض حصص على المنتجات اليابانية ودعوة لإصلاحات السوق.

تركّز الديبلوماسية اليابانية على الانخراط الاقتصادي فقط، مما يحافظ على علاقات ودية مع الأنظمة الاستبدادية. وبعد انتقادات محلية وإقليمية، قلّلت اليابان من التركيز على بالديموقراطية بحسب مفهوم "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة Free and Open Indo-Pacific (FOIP)"، مفضلة الحفاظ على علاقات مستقرة، خصوصاً مع

الصين. ويركّز النهج الحالي "FOIP 2.0" على سيادة القانون وعدم التدخل، ويشجع التعاون مع الدول الاستبدادية في مجالات مثل البنية التحتية والتجارة ومكافحة الإرهاب. وما تزال اليابان حذرة بشأن التدخل المرتبط بمبدأ "مسؤولية الحماية (R2P)"، مفضّلة دعم الإجراءات الوقائية وبناء القدرات ضمن إطار أممي واحترام السيادة. كما تعتمد سياسة هجرة صارمة، تقبل أعداداً محدودة من اللاجئين وتفضّل مهاجرين من خلفيات ثقافية قريبة، على الرغم من إسهاماتها المالية الكبيرة في برامج اللاجئين العالمية.

يعطي نموذج اليابان الأولوية للمصلحة الوطنية، ويُظهر أن الدفاع عن القيم الليبرالية لا يعني بالضرورة مواجهة صارمة مع البلدان الاستبدادية، وبالتالي تفضّل اليابان العمل الهادئ والمستمر في مجال الصحة العامة العالمية وبناء البنية التحتية بدلاً من التدخل العسكري البارز في أثناء الأزمات. وقد أدّى فشل القادة في الولايات المتحدة وأوروبا في تحقيق هذا التوازن إلى ردود فعل شعبية واسعة خلال السنوات الأخيرة، تجلّت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والانتصارات الانتخابية لليمين المتطرف في أوروبا، وصعود ترامب وعودته إلى الساحة السياسية. واليوم، وبينما يسعى الليبراليون في الولايات المتحدة وأوروبا لإيجاد سُبل لتحقيق أهدافهم في ظلّ هذه التحديات، تبرز اليابان كنموذج يُمكن أن يقدّم طريقاً للمضيّ قُدُماً.

ثالث عشر: تصوّر النظام الدولي المستقبلي:

قاد النظام الليبرالي العالمي، بزعامة الولايات المتحدة، العلاقات الدولية لعقود، لكنه همّش العديد من الأطراف. فبينما تسعى قوى كتركيا والسعودية والبرازيل والهند للتوازن بين واشنطن وبكين وموسكو، تظلّ أوروبا ملتزمة بالنظام الليبرالي، لكنها تتجه نحو استقلال استراتيجي، في ظلّ تنامي اليمين المتطرف وتحديه للقيم الليبرالية.

ازدادت نزعة الانعزال الأمريكي في ولاية ترامب الثانية، مع تصعيد الهجوم على التعددية والتحالفات والمعايير الديموقراطية، في تحول يعكس إعادة تشكيل أوسع للنظام الدولي. ومع تشتّت مراكز القوة، تظلّ التحديات العالمية كالمناخ والهجرة والصحة تتطلب تعاوناً دولياً، وسط قناعة متزايدة بأن صعود ترامب يعكس تحوّلاً دائماً لا اضطراباً عابراً. وقد يستغرق تحديد شكل النظام الدولي المستقبلي عقوداً، وخلال ذلك ستتسم العلاقات الدولية بالمرونة، والتكيف، والمنافسة، وظهور هياكل بديلة حول قضايا محددة.

أظهرت الشراكة عبر الأطلسي وحدة مفاجئة في ردها على غزو أوكرانيا، لكنها بدأت تتفكك. فمع سعي ترامب لإبرام صفقة مع بوتين ودفعه أوروبا لتحمّل مزيد من أعباء الدفاع، يستعد القادة الأوروبيون لعلاقات أكثر توتراً مع واشنطن.

قد تتّسم المرحلة المقبلة في العلاقات الدولية بالفوضى التي تستعد لها الصين بينما لا تبدو الولايات المتحدة مهيّأة لها. ويرى البعض أن الصين قد تستغل اضطرابات عهد ترامب لتصبح قوة مهيمنة. لكن فصول هذا البحث تُبيّن أن معظم الدول الكبرى والناشئة ترفض هيمنة أي من القوتين، وتسعى بدلاً من ذلك إلى تحقيق استقلالية استراتيجية.

من غير المرجح أن يُقسّم النفوذ العالمي بين القوى الكبرى، إذ لا تنوي الولايات المتحدة الانسحاب من آسيا، وترفض الدول الإقليمية الصفقات الكبرى. بالمقابل لا تُظهر الصين أي نية للتراجع عن وجودها في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا. أما أوروبا، فتفتقر إلى القدرة الجماعية لتعريف نطاق نفوذها. في ظلّ نظام متعدد الأقطاب، تسعى دول عدة لتنويع شراكاتها وتقليل الاعتماد الخارجي، لكن تبقى القوة العالمية مركزة بيد واشنطن وبكين.

من جهة أخرى، قد تُظهر الديموقراطية الأمريكية مرونة غير متوقعة، وتتجه إدارة جمهورية أو ديموقراطية نحو نهج دولي متوازن يعزز التعاون والتعددية الإقليمية واحترام السيادة، مع تقليل التركيز على فرض القيم. لذا من الضروري عدم التقليل من شأن القيادة، إذ إن لاختيارها للأشخاص والتحالفات والموارد أثر كبير على المستقبل، مما يوجب علينا استخلاص الدروس واختيار قادتنا بحكمة.

هذه ترجمة ملخص ورقة صادرة عن المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، أحد أعرق مراكز التفكير البريطانية، والمعروف بتأثيره الواسع في السياسات العامة والدولية، ومكانته المرموقة في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية والسياسات العالمية.

تحلل الورقة تحوّل دور الولايات المتحدة العالمي، وتدرس كيف تتعامل 11 دولة رئيسية مع النظام الدولي المتغيّر، بما في ذلك محاولات تقويضه أو إعادة تشكيله. وتبرز أهميتها في سياق عودة ترامب إلى البيت الأبيض سنة 2025، وما أثارته من قلق لدى الحلفاء التقليديين، وتستعرض توجهات القوى الصاعدة نحو الاستقلالية وعدم الانحياز والتعاون الانتقائي. وقد جاءت هذه الدراسة ضمن مشروع "رؤى متنافسة للنظام الدولي" لمجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي.

أعدّ هذه الورقة نخبة من الباحثين البارزين في مؤسسات أكاديمية وفكرية مرموقة، من بينها جامعات كامبريدج وكولومبيا وهارفارد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة جونز هوبكنز، إلى جانب مؤسسات مثل صندوق مارشال الألماني ومعهد بروكينغز وتشاتام هاوس وغيرها.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.:14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net